

هل تؤدي الخسائر المبكرة لعملية (الخطأ الملحمي) إلى إيقاف الحرب؟

تشهد منطقة الشرق الأوسط تحولات متسارعة في موازين القوة، ما جعل النفوذ التقليدي للولايات المتحدة موضع نقاش متزايد بين المراقبين والمحللين وحتى الخبراء في أوساط النخب في العالم. فمنذ سبعينيات القرن الماضي، بنت واشنطن شبكة واسعة من القواعد العسكرية والتحالفات السياسية في المنطقة، وكانت تعتقد أن حضورها العسكري الكثيف قادر على ضمان الاستقرار وفق رؤيتها ومصالحها الاستراتيجية. غير أن التطورات الأخيرة التي أفرزتها الحرب العدوانية على الجمهورية الإسلامية، توحى بأن هذه المعادلة لم تعد تعمل بالفاعلية نفسها، وأن البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط والخليج باتت أكثر تعقيداً مما كانت عليه في العقود الماضية. تراجع فاعلية التفوق العسكري اعتمدت الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة طويلاً على مبدأ التفوق العسكري، الذي تجسد في انتشار القواعد العسكرية في الخليج ومحيطه. وقد اعتُبرت هذه القواعد عنصراً أساسياً في ضمان السيطرة على طرق الطاقة وتأمين المصالح الاستراتيجية الأمريكية. لكن مع مرور الوقت، بدأت هذه المعادلة تواجه تحديات متزايدة. فقد تطورت قدرات الفاعلين الإقليميين، وظهرت أشكال جديدة من الصراعات تعتمد على الحرب غير التقليدية والتكتيكات غير المتكافئة. ونتيجة لذلك، لم تعد القواعد العسكرية التي تضرر بعضها وخرج البعض الآخر عن الخدمة، لم تعد تمثل الضمانة المطلقة للردع كما كانت في السابق، بل أصبحت أهدافاً محتملة للضغط العسكري والسياسي. أزمة في المصداقية السياسية إلى جانب التحديات العسكرية التي أفرزتها عملية (الخطأ الملحمي)، برزت مشكلة أخرى لا تقل أهمية، وهي تراجع المصداقية السياسية للولايات المتحدة في نظر عدد من الدول والمجتمعات. فقد أدت التناقضات التي صاحبت بعض مبررات الحرب والتدخلات العسكرية إلى إضعاف ثقة كثير من الأطراف بالرواية السياسية الأمريكية. ومع مرور الوقت، انعكس ذلك على طبيعة التفاعل الدولي مع مواقف واشنطن، إذ باتت دول عديدة من ضمنها دول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا تتعامل بحذر أكبر مع الخطاب السياسي الذي يبرر التدخلات العسكرية أو فرض العقوبات، خصوصاً عندما تكون المبررات محل جدل في الأوساط السياسية والقانونية. صعوبة متزايدة في حشد الدعم الدولي هذه الأزمة في المصداقية انعكست بدورها على القدرة الدبلوماسية للولايات المتحدة. ففي هذه الحرب لم تتمكن واشنطن من حشد مستوى من التضامن الدولي الذي اعتادت عليه في مراحل سابقة.

ويرى بعض المراقبين أن السبب في ذلك يعود إلى تنامي قناعة لدى عدد متزايد من الدول بأن التدخل العسكري والعدوان على الجمهورية الإسلامية لا يستند إلى مبررات قانونية واضحة وفق قواعد القانون الدولي. ونتيجة لذلك، أصبح التأييد السياسي للمواقف الأمريكية في المحافل الدولية يتناقص، بل يزداد اتساعاً بشكل مخيف ولم يعد كما كان عليه في الماضي. فجوة بين الأهداف والنتائج ومن زاوية أخرى، يطرح مسار (الخطأ الملحمي) في المنطقة سؤالاً مهماً حول مدى تحقق الأهداف الاستراتيجية التي أعلنتها الولايات المتحدة. فالكثير من هذه الأهداف كان يقوم على فكرة إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية من خلال إسقاط النظام الإسلامي في إيران الأمر الذي يضمن لها نفوذاً أكثر استقراراً. وهي تعلم جيداً أن من يسيطر على منطقة الشرق الأوسط يحكم العالم. غير أن الواقع الذي تلا عملية (الخطأ الملحمي) كشف عن نتائج مختلفة، إذ دخلت المنطقة في مرحلة أكثر تعقيداً من التوازنات والصراعات، الأمر الذي جعل تحقيق الأهداف الأصلية أكثر صعوبة مما كان متوقعاً. حدود القوة في عالم متغير من هنا يبرز درس أوسع يتجاوز الحالة الأمريكية نفسها، وهو أن القوة العسكرية لم تعد العامل الوحيد القادر على فرض الإرادة السياسية. فالتجارب الحديثة أظهرت أن عوامل أخرى، مثل إرادة المجتمعات المحلية، وطبيعة الصراعات غير المتكافئة، وتعقيد البيئة الإقليمية، أصبحت تلعب دوراً متزايد الأهمية في تحديد نتائج الصراعات. وبذلك، فإن معادلات القوة في الشرق الأوسط لم تعد تقوم على التفوق العسكري وحده، بل على شبكة أوسع من العوامل السياسية والاجتماعية والدولية. تحولات في ميزان النفوذ لا يعني ذلك أن الولايات المتحدة فقدت مكانتها كقوة عالمية كبرى، فهي ما تزال تمتلك قدرات عسكرية واقتصادية هائلة. غير أن ما يجري في الشرق الأوسط يشير إلى أنها تواجه تحديات حقيقية في الحفاظ على نمط النفوذ الذي اعتادت عليه لعقود. وبينما تستمر هذه التحولات، يبدو أن المنطقة تدخل مرحلة جديدة من التوازنات، حيث لم تعد موازين القوة ثابتة كما كانت في السابق، بل أصبحت أكثر سيولة وتعقيداً بفعل تغير الحسابات الدولية وتفاعل القوى الإقليمية. فهل تؤدي هذه الخسائر التي منيت بها عملية (الخطأ الملحمي) إلى وقف العدوان على الجمهورية الإسلامية؟